المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: الاستراتيجية الامريكية في الشرق الأوسط: الثوابت والمتغيرات
اسم الكاتب: م.د. فينوس غالب كامل
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/9919
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 18:26 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الإستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط :الثوابت والمتغيرات

م.د. فينوس غالب كامل
مركز الدراسات الأستراتيجية والدولية / جامعة بغداد
venus.g@cis.uobaghdad.edu.iq

الملخص :

تمتاز منطقة الشرق الأوسط بمكانة كبيرة الأهمية في حسابات الكثير من دول العالم، وتأتي في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ،كون هذه المنطقة من أكثر المناطق التي تتركز فيها المصالح الأمريكية الحيوية التي لايمكن الاستغناء عنها بل أن الولايات المتحدة الأمريكية على أتم الاستعداد لاستخدام قوتها العسكرية في حال تعرض أي من مصالحها في الشرق الأوسط للتهديد. وبالذات فيما يخص العراق ، نظراً لأهمية العراق الإستراتيجية في المدرك الإستراتيجي الأمريكي ، بما يمثله من موقع جغرافي مهم ومؤثر ، وثروات طبيعية ،نجد ان الولايات المتحدة الأمريكية ، توجهت في تخطيطها الإستراتيجي نحو العراق منذ بداية تنفيذ مخططاتها الإستراتيجية العالمية بعد الحرب العالمية الثانية ، الا ان ذلك التوجه كان مقتصراً على الجانب الاقتصادي ، ولاسيما النفط . الا ان من سبعينيات القرن المنصرم امسى العراق تهديداً واضحاً للمصالح الإستراتيجية الأمريكية ، ألأمر الذي دفع دوائر صنع القرار الإستراتيجي فيها الى التخطيط لغرض احتواء العراق اذ عدته أشبه بتهديد خطير لمصالحها الحيوية في المنطقة ، ولأمن (اسرائيل) ، هذا فضلا عن موضوع النفط وهو ما سنسلط الضوء عليه في هذه الدراسة .

الكلمات المفتاحية: الإستراتيجية الامريكية،المصالح الحيوية، القوة العسكرية، الشرق الاوسط

تاريخ الاستلام : ٢٠٢٥/٢/٩	تاريخ القبول: 1 ٢٠٢٥/٥/١	تاريخ النشر: ٢٠٢٥/٦/١

American Strategy in the Middle East: Constants and Variables

Assist lecturer. Venus Ghalib Kamel
University of Baghdad \Center for Strategic and International Studies
venus.g@cis.uobaghdad.edu.iq

The Middle East region has a great importance in the calculations of many countries in the world, and the United States of America is at the forefront, as this region is one of the regions where the vital American interests are concentrated that could not be dispensed with. In fact, the United States of America is fully prepared to use its military force in the event that any of its interests in the Middle East are

threatened. Especially with regard to Iraq, given the strategic importance of Iraq in the American strategic perception, with its important and influential geographical location and natural resources, we find that the United States of America has directed its strategic planning towards Iraq since the beginning of the implementation of its global strategic plans after World War II, but that orientation was limited to the economic aspect, especially oil. However, since the seventies of the last century, Iraq has become a clear threat to American strategic interests, which prompted its strategic decision-making circles to plan for the purpose of containing Iraq, as it considered it a serious threat to its vital interests in the region and to the security of (Israel), in addition to the issue of oil, which we will shed light on in this study.

Keywords: American strategy, vital interests, military power, Middle East

Receipt: 9/2/2025	Acceptance: 11/5/2025	Publication: 1/6/2025

المقدمة:

حسمت الولايات المتحدة الأميركية تعاملها مع منطقة الشرق الأوسط وفقا لرؤية استراتيجية اتضحت معالمها بعد أحداث أيلول ٢٠٠١، ثم ٢٠٠٣، وإسقاط النظام السياسي في العراق، ثم تبلورت قبل أحداث ما يسمى الربيع العربي وما زالت هذه الاستراتيجية مستمرة حتى الآن، بل وسوف تتبعها في المستقبل وكلما اقتضت المصلحة الأميركية ذلك، هذه الاستراتيجية لا تضع في اعتبارها مصالح شعوب ودول منطقة الشرق الأوسط، وترتكز فقط على تحقيق المصالح الأميركية والإسرائيلية بغض النظر عن مصالح الآخرين بما في ذلك الدول صاحبة الشأن.

والاستراتيجية الأميركية تجاه الشرق الأوسط تنطلق من مرتكزين اثنين، الأول، يتمثل في اتخاذ القرار السليم بعد تجربة جميع الخيارات والبدائل، أو كما قال الزعيم البريطاني ونستون تشرشل إن "الأميركيين يفعلون الشيء الصحيح بعد تجريب كل البدائل الأخرى"، والمرتكز الثاني، يعتمد على دور المؤسسات الأمنية، والاستخباراتية، ومراكز الفكر وليس الدور العسكري المباشر، وهذه المؤسسات تعمل انطلاقاً من ثوابت هدفها الرئيس هو خدمة المصالح الأميركية بغض النظر عن مصالح دول المنطقة، وأيضاً بغض النظر عن من يحكم ومدى علاقته بالولايات المتحدة الأمريكية، فمن المعروف أن الولايات المتحدة ليس لديها وفاء للأصدقاء من الحكام في أي دولة، وهي تتخلى بسهولة عن أي حاكم عندما يتعرض لظروف صعبة داخلية في بلده سواء بترتيبات أميركية أو نتيجة لمتغيرات داخلية، والأمثلة على ذلك كثيرة منذ تخليها عن شاه

إيران، مروراً بالرئيس المصري (السادات)، ومؤخراً بعد أحداث الربيع العربي تخلت عن (مبارك) والرئيس التونسي (زين العابدين بن علي) وغيرهم.

الثابت أيضاً أن لدى الولايات المتحدة الأمريكية نهجاً لا يتغير كثيراً في المحافظة عن مصالحها ومصالح (إسرائيل) بالتعامل مع من يستطيع المحافظة عليها بغض النظر عن الأيديولوجيات، أو نمط الحكم، أو المثاليات سياسية، أي اتباع الميكيافلية البراغماتية دون أي اعتبارات أخلاقية، كما أنه من المعروف أن المصالح الإسرائيلية مهمة جداً بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط وهي مقدمة على مصالح كل أصدقاءها، ويتضح ذلك من أن الكثير من المستشارين الأميركيين يعتنقون الديانة اليهودية أو على علاقة وثيقة ب(إسرائيل) ويعتقدون أن مصلحة (إسرائيل) من اهم ركائز الأستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط.

منذ أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، والعالم يشهد تغييرات كبيرة أدت بدورها إلى إحداث جملة من التحولات في موازين القوى والمصالح في مناطق العالم كافة، ولعل من أبرز تلك المتغيرات ما يمكن ملاحظته جلياً في منطقة الشرق الأوسط، والمتمثل بزيادة الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، إذ اخذ الاهتمام الأمريكي يتزايد شيئاً فشيئاً بالمنطقة، للحفاظ على أمنها القومي أو أمن حلفائها، لقد كانت وما تزال منطقة الشرق الأوسط منطقة مهمة للمصالح الأمريكية ولقد أكدت المراحل الزمنية المتعاقبة التي مرت بها منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية، الى ارتفاع أهميتها النسبية في الحسابات الجيوستراتيجية الأمريكية، إذ مثلت منطقة الشرق الأوسط المسرح الذي جرت فيه اغلب أحداث الحرب الباردة وما بعدها، وتوزعت أهمية هذه المنطقة في جوانب متعددة منها الجانب السياسي والجانب العسكري والجانب الاقتصادي فضلاً عن ترابط تلك الجوانب مع بعضها البعض حتى شكلت بذلك نقاط انطلاق تدعم التوجهات الأمريكية الإستراتيجية في المنطقة، والتي تقوم على التوازنات القائمة وزيادة الوجود العسكري الأمريكي، وبما يسمح للولايات المتحدة الأمريكية بفرض هيمنتها على العالم بأسره.

أهمية البحث:

تأتي أهمية الدراسة من كونها تسلط الضوء على الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط والتحولات التي طرأت على هذه الإستراتيجية في المنطقة وعلى إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي بالذات بعد ١١ أيلول ٢٠٠١ وما أحدثته من تحولات كبيرة في الإدراك الاستراتيجي الأمريكي تجاه العديد من دول المنطقة، وانعكاسات تلك الأحداث على التوجهات العامة لتلك الإستراتيجية، وقد تطرقت الدراسة إلى الحرب على الإرهاب وما تبعها من استخدام للاستراتيجيات الاستباقية والوقائية، كما حصل في حربي أفغانستان والعراق،

وعودة الحديث بشكل جدي عن مشروع الشرق الأوسط الكبير، وتناولت الدراسة أيضاً المتغيرات المؤثرة في صياغة الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط ، بعد ذلك انتهت الدراسة إلى وضع مشاهد مستقبلية للإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

إشكالية البحث:

تنبثق إشكالية الدراسة من تحديد طبيعة التأثيرات للإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط على المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية وهو مايطرح التساؤلات التالية :

١. ما أهمية الشرق الأوسط في الإستراتيجية الأمريكية؟
٢. ما هي التحولات في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١؟
٣. ما هي العوامل الثابتة والمتغيرة للإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط؟
٤. ما مستقبل الإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط؟

فرضية البحث :

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها إن منطقة الشرق الأوسط تعد من اهم مناطق العالم في المدرك الأستراتيجي الأمريكي ، كما انها تأخذ حيزاً واسعاً من الأهتمام والتفكير الأمريكي بالرغم من وجود مناطق أخرى مهمة في العالم ، وبالخصوص بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ ، اذ كانت هذه الأحداث بمثابة الحافز الاستراتيجي لتنفيذ مشروع الولايات المتحدة الامريكية بالهيمنة الكاملة على المنطقة والتحكم فيها بما يلائم المصالح الأستراتيجية الأمريكية .

منهجية البحث:

تم الاعتماد على مناهج عدة في الدراسة، فقد تم الاعتماد على المنهجين الأستنباطي والأستقرائي لدراسة مراحل تطور الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط ولتحليل مختلف المتغيرات التي تؤثر في حركة الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، ولصياغة مشاهد مستقبلية للإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط.

المبحث الأول

أهمية منطقة الشرق الأوسط في الاستراتيجية الأمريكية

عند دراسة موضوع الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، لابد من معرفة الأهمية التي تحتلها المنطقة في الحسابات الإستراتيجية الأمريكية لتحقيق مشروعها في الهيمنة على العالم، والتفرد في اتخاذ القرارات الدولية كوضع دائم، ومن ثم يقودنا ذلك إلى الحديث عن تلك الأهمية بشكل أكثر تفصيلاً وتوضيح الأهمية السياسية والاقتصادية والعسكرية الأمنية، كذلك تناول مراحل الإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، والتطور التاريخي لها، وأبرز الأحداث والتطورات العالمية المؤثرة في تلك المراحل، اذ احتلت منطقة الشرق الأوسط أهمية كبرى في الحسابات الجيوستراتيجية للقوى الكبرى ، حيث تمتلك المنطقة أكبر الاحتياطات النفطية على مستوى العالم، إضافة إلى موقع المنطقة الجيوستراتيجي واطلالته على المياه الدافئة وربطه بقارات العالم كونه جسر ارضي، كل تلك المزايا إضافة للإرث الثقافي والحضاري الذي يميز سكانه مثل دافعاً للقوى الكبرى للتنافس على السيطرة عليه، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية وباستخدام كل الوسائل الاقتصادية والسياسية والعسكرية وحتى الثقافية(المخادمي ٢٠٠٥، ٧٦).

المطلب الأول

الأهمية السياسية لمنطقة للشرق الأوسط في الإستراتيجية الأمريكية

تعاملت الولايات المتحدة الأمريكية خلال حقبة الحرب الباردة مع منطقة الشرق الأوسط من منظور استراتيجي، غلبت عليه اعتبارات الحرب الباردة، وأهمية المنطقة بالنسبة إلى الأمن القومي الأمريكي، ولعل تلك "المبادئ الإستراتيجية" التي أعلنت عنها الولايات المتحدة الأمريكية منذ منتصف القرن العشرين قد تركت آثارها المباشرة في منطقة الشرق الأوسط، وشكل الاتحاد السوفيتي السابق المنافس الرئيس للولايات المتحدة الأمريكية في هذه المنطقة، وأصبح ذلك منطلقاً ثابتاً للإدارة الأمريكية.

حيث أن الدفاع عن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية يعني في رأيهم مواجهة هذا العدو، والعقبات التي يضعها في وجه تحقيق الأهداف الأمريكية، ومما زاد في الأهمية السياسية لهذه المنطقة لا سيما في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية هو النهوض العربي وطموح شعوب المنطقة إلى التحرر والاستقلال والوحدة القومية، مما دفع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية إلى تشديد قبضتها ووضع الخطط لإقامة الأحلاف السياسية والعسكرية لعزل المنطقة.

وقد اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية ، ولغرض الحفاظ على مصالحها في الشرق الأوسط ،على إستراتيجية لم تتغير كثيراً منذ الحرب العالمية الثانية، بالرغم من التعديلات التي طرأت عليها، إذ كان هدفها

هو "الحفاظ على الوضع القائم بما يعنيه ذلك من الحيلولة دون حصول تغييرات ذات مغزى داخل بعض بلدان الشرق الأوسط لا سيما حلفاءها(علاي ٢٠٠٨) ، كما أن خيارات الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط مرتبطة بتحقيق الهدف السابق، والذي يعني الآتي:

أولاً: إقامة حزام من الأحلاف الممتدة من أوربا إلى باكستان لمواجهة الاتحاد السوفيتي السابق ومنعه من النفوذ إلى المنطقة.

ثانياً: تأمين الحماية الكاملة لحلفائها في المنطقة ، ومن ثم تبني موقف أودعم كامل وغير مشروط لجميع الأنظمة فيه، مهما كانت طبيعة وأسلوب الحكم التي يتبعها النظام والطريقة التي يعامل بها مواطنيه، طالما أنه لا يتعارض مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية ولا يعرضها لأي خطر.

ثالثا: منع أي تغيير سياسي، لا سيما بعد حرب السويس ١٩٥٦ وقيام الثورة في العراق ١٩٥٨ ثم الثورة اليمنية ١٩٦٢ والثورة الإيرانية ١٩٧٩ والذي من شأنه أن يؤثر في معادلات القوى الإقليمية ومن ثم الوقوف بحزم ضد جميع حركات التغيير الوطنية والتي عصفت بالمنطقة خلال خمسينيات وستينيات القرن الماضي والقضاء عليها وعلى الأفكار التي تبثها أو تعيش عليها.

رابعاً : الحفاظ على تفوق" إسرائيلي "دائم في مسألة الصراع العربي "_ الإسرائيلي "، وعدها مسألة تخص المصالح الأمريكية العليا والوقوف بوجه أي دولة تحاول إضعاف إسرائيل أو تفكر في ذلك أو تحاول فرض تنازلات عليها .

إن أهم ما يميز المصالح السياسية في منطقة الشرق الأوسط هو الهدف الأمريكي القائم على ضرورة دعم حلفاءها في المنطقة وعلى سبيل المثال فالإستراتيجية الأمريكية ترمي إلى ضمان التفوق العسكري "الإسرائيلي" النوعي على كل جيرانها العرب، ولعل هذا الهدف هو ما تؤكده باستمرار وتنفذه كل الإدارات الأمريكية، وفي إطار هذه الالتزامات الثابتة تجاه (إسرائيل) اشتركت الإدارات الأمريكية المختلفة وعلى كافة المستويات في العمل على أن تقدم نفسها كوسيط في محاولات التوصل إلى تسوية سياسية للصراع العربي– الإسرائيلي، بصورة متوازية مع الدعم العسكري الشامل ل(إسرائيل) (صالح ١٩٩٧، ١٢٦).

مثلت (إسرائيل) العقبة التي تقف بوجه الاتحاد السوفيتي وعدم تمكينه من إتمام سيطرته على منطقة الشرق الأوسط ، على اعتبار أنها الحليف الأمريكي الأقوى في المنطقة وان إخفاقها في ذلك يمكن السوفييت من التحكم بالنفط ،وعلى وفق ذلك أصبح من الأهداف الأمريكية الرئيسة والأساسية في المنطقة العربية دعم التفوق الاستراتيجي لـ(إسرائيل)لأنه أداة الإستراتيجية الأمريكية الأهم في المنطقة، وعنصر مهم من عناصر الردع للقوى الإقليمية المعادية للولايات المتحدة الأمريكية .

ومن جانب اخر سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى ربط منطقة الشرق الأوسط بسلسلة من الأحلاف و معاهدات الدفاع المشترك، كان من بينها "البيان الثلاثي" الذي صدر عن الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا و فرنسا عام ١٩٥٠ ومنظمة الدفاع عن الشرق الأوسط عام ١٩٥٣ واللذان منيا بالفشل بسبب الرفض العربي لهما كونهما وسيلة لربط المنطقة بسياسات الدول الغربية (برجاس ٢٠٠٠، ٢٢١).

عليه فقد اتخذت الإستراتيجية الأميركية منحى جديداً تمثل بإقامة اتفاقيات ثنائية ثم جذب الدول الأخرى إليها لتكون بالنتيجة اتفاقيات جماعية وبذلك تحقق الغرض المطلوب، ويعد حلف بغداد تطبيقاً لهذه الإستراتيجية، فبعد أن اتفق العراق مع تركيا على إقامة حلف دفاعي مشترك بينهما عام ١٩٥٥ انضمت إليه تباعاً كل من بريطانيا وباكستان و إيران في نفس العام أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد اكتفت بدور المراقب ولم ترغب الاشتراك فيه بصفتها عضو على الرغم من صبغة الحلف الأميركية(محمد فارس ٢٠٢٢، ١٥٤)، و قد يعود السبب في ذلك إلى عدم رغبتها في تشويه صورتها أمام العرب و المتمثلة في كونها دولة راعية للسلام، وعلى الرغم من الفشل الذي لحق بحلف بغداد لم تتوقف الولايات المتحدة الأميركية عن طرح أفكار ومبادئ تهدف من خلالها لتطويق وصد التقدم السوفيتي نحو المناطق الإستراتيجية بالنسبة لها .

وكان الانسحاب البريطاني من منطقة الشرق الأوسط عام ١٩٧١ لابد من أن يترك فراغ في أهم المناطق الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية بسبب الخصائص التي تمتاز بها هذه المنطقة لذا كان لابد لها أن تتخذ موقفاً حاسماً منه، فالحرب الفيتنامية التي كبدتها خسائر كبيرة أثرت على الإستراتيجية الأميركية في معالجة مسألة ملئ الفراغ الذي سيتركه الانسحاب، لأن الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية لا ترغب في الوقوع بمأزق آخر ينهكها، و من ناحية أخرى لا تريد وصول السوفييت الى إلى المنطقة ،و بالتالي استقر الرأي على عدم الحلول بديلا مباشراً لبريطانيا ،و قد جاء مبدأ نيكسون ليؤكد دعم حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق منحهم المساعدات العسكرية، وبالتالي تتحقق الأهداف الأميركية في حماية مصالحها الإستراتيجية بأقل كلفة من الناحيتين المادية و البشرية.

كما حدد الرئيس الأمريكي الأسبق "نيكسون ١٩٧٤-١٩٦٩ التزام الولايات المتحدة الأمريكية (بإسرائيل) كحليف يأتي في المرتبة الأولى بقوله: "إن التزامنا بإسرائيل نابع من مصلحتنا الأخلاقية والإيديولوجية، وأننا سوف نجد أنفسنا بما يقارب اليقين مشاركين في نزاع مستقبلي في الشرق الأوسط، ولن يسمح أي رئيس للولايات المتحدة الأمريكية بأن تهزم (إسرائيل) " (حيدر ٢٠٠٥، ٣٤) .

كما ومثلت منطقة "الخليج العربي" على مر التاريخ أهمية كبرى في صياغة الاستراتيجيات الكونية للقوى الكبرى ولا سيما للولايات المتحدة الأمريكية وقد جاء "الحظر النفطي" لعام ١٩٧٣ وما سبقه من ارتفاع هائل في أسعاره (من ٤ إلى ١٣ دولار للبرميل) مدعاة لتعديل مسار الإستراتيجية الأميركية في الخليج

العربي، إذ صارت أكثر ديناميكية منتقلة من مرحلة الأفكار العامة إلى مرحلة الأهداف المرتبة في سلم محدود من الأولويات، ذلك أن الهدف المحوري لهذه الإستراتيجية أخذ يتركز في محاولة تأمين وصول النفط الخليجي إلى الولايات المتحدة وحلفائها، مع السعي في الوقت نفسه لتحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسة التي تعزز هذا الهدف المحوري ألا وهي: (بسيوني ٢٠٠٧، ٨٩-١٠٦)

- عدم تمكين الاتحاد السوفيتي من إحراز تفوق عسكري في المحيط الهندي، حتى لا يميل الميزان الاستراتيجي العالمي في غير صالح الولايات المتحدة الأمريكية والتحالف الغربي عموماً.
- اجتذاب الفوائض المالية التي حصلت عليها دول الخليج – والتي تضاعفت عدة مرات بعد حرب تشرين ١٩٧٣.
- الإبقاء على مضيق هرمز بعيداً عن أي تهديد، وذلك ضماناً لتدفق الإمدادات النفطية عبر المحيط الهندي أو حول طريق رأس الرجاء الصالح في طريقها إلى الغرب، وذلك بعد أن ارتفعت الواردات الأميركية من النفط الخليجي من ٢,٤ مليون برميل يومياً في العام ١٩٧٣ إلى (٤,٩) مليون برميل يومياً في العام .

وقد تبنت الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجيتين لاحتواء منطقة الشرق الأوسط :

الأولى : الإعلان عن نيتها إيجاد قواعد عسكرية أميركية بصورة دائمة في منطقة الشرق الأوسط وظيفتها التدخل لحماية منابع النفط في حال تهديدها من قبل أي قوى معادية للولايات المتحدة الأمريكية.

الثانية : تعزيز قدرات الدول الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة لاسيما (إسرائيل)، من خلال إستراتيجيتها التي تهدف إلى تقوية (إسرائيل)، ولا تقتصر أهمية الخليج العربي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية على النفط فقط، فمنذ أن تولت الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولية حفظ الأمن في منطقة الخليج العربي، بعد الانسحاب البريطاني من المنطقة عام ١٩٧١ ظلت هناك عدد من الأهداف على أجندة الإدارات الأمريكية المتعاقبة بشأن أهمية أمن منطقة الخليج العربي، وهي (كشك ٢٠٠٦، ١٧٠):

١. تعزيز الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج العربي وحماية الأنظمة السياسية لبلدانه.
٢. ضمان حرية الوصول إلى الموارد والأسواق دونما عوائق والحفاظ على حرية الملاحة.
٣. تدعيم امن الحلفاء والأصدقاء الإقليميين.

اما بعد نشوب الحرب العراقية الإيرانية في أيلول ١٩٨٠ ، فقد انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية ما سمي بسياسة الإجماع الاستراتيجي والتي كان القصد منها احتواء البلاد العربية المناهضة للولايات المتحدة الأمريكية والحفاظ على مصالحها ومصالح حلفائها في المنطقة، وفي هذا السياق يمكن فهم العلاقة بين

وجود (إسرائيل) في قلب المنطقة وتكريس علاقات التبعية لها، فالشرق الأوسط بحسب تعبير مارتن اندك مستشار الأمن القومي الأسبق وأحد منظري السياسة الأميركية هو" في حالة توازن دقيق بين مستقبلين بديلين الأول يتمثل في سيطرة المتطرفين الإسلاميين على المنطقة، والثاني مستقبل تحقق فيه "إسرائيل" وجيرانها العرب مصالحة تاريخية تمهد للتعايش السلمي والتنمية الاقتصادية وذلك من أجل تأمين تدفق نفط الشرق الأوسط " ويعد مؤتمر مدريد الذي عقد سنة ١٩٩١ بمثابة عملية انطلاق لترسيم " خريطة جديدة لمنطقة الشرق الأوسط ففي التسعينيات من القرن العشرين قدمت حرب الخليج الثانية ١٩٩١، فرصة تاريخية للولايات المتحدة الأمريكية في قيادة شؤون الشرق الأوسط و الانفراد به مما أدى إلى تغير علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع العالم العربي، وعقب هذه الحرب وتحديدا في عام ١٩٩٣، طبقت الولايات المتحدة الأمريكية مبدأ "الاحتواء المزدوج" تجاه كل من العراق وايران لغرض تحقيق الأمن في الخليج العربي، إلا أن هذا المبدأ لم ينجح، وقبل مغادرة الرئيس الأمريكي الأسبق "بيل كلينتون" البيت الأبيض تلقى تقريراً بشأن تدعيم الأمن في منطقة الخليج العربي وقد عرف بعد ذلك التقرير باسم "إستراتيجية الأمن القومي" (كشك ٢٠٠٦، ١٨٩).

ورد فيه فيما يتعلق بأمن الخليج العربي "أنها منطقة يجب التركيز عليها وعدم تعريضها للتهديد من أجل الاستقرار العالمي وأمن مصادر الطاقة وحماية أمن حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط"، وقد تم ترجمة هذه الرؤية الأمريكية لأمن الخليج العربي في استمرار معاهدات الدفاع الثنائية مع دول مجلس التعاون الخليجي، وتم تجديد هذه المعاهدات لعدة سنوات أخرى مع منح بعضها صفة حليف من خارج حلف الناتو (البحرين والكويت)، وما يترتب عليه من استحقاقات عسكرية وسياسية أمريكية تجاه تلك الدول.

ويذكر زبيغنو بريجنسكي " بأن هدف الولايات المتحدة الأمريكية هو منع تطور أي قوة تهيمن على العالم من خلال القضاء على احتمال قيام أي قوة دولية سياسية أو اقتصادية أو عسكرية مناهضة لها" ، ومن الملاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية قد شنت منذ انهيار النظام ثنائي القطبية ثلاثة حروب ،حرب الخليج الأولى ١٩٩١ والحرب على أفغانستان ٢٠٠١ والحرب على العراق ٢٠٠٣ ، وقد انحصرت اهم حربين في منطقة الشرق الأوسط وهو ما يعد مؤشراً على أهمية المنطقة في الإستراتيجية الأمريكية في فترة ما بعد الحرب الباردة تعرضت بذلك منطقة الشرق الأوسط إلى صياغة جديدة لخارطتها الجغرافية والسياسية بهدف تعميق التجزئة والتبعية وبما يتلاءم مع المصالح والمعطيات الجديدة في النظام الدولي، يمكن من خلالها بناء مشروع الشرق الأوسط الكبير والذي وجد على أسس جغرافية وقومية واثنيه.

يمكن القول أن ذلك هو السبب في كل ما تعانيه منطقة الشرق الأوسط من اضطرابات، إضافة إلى وجود أنظمة سياسيةّ قائمة وسعت فجوة الديمقراطية في الجانب السياسي، مما كان له الأثر البارز في إحداث احتقان سياسيُ عّدّ بمثابة قنبلة موقوتة قد تنفجر في أي لحظة مولدة موجة عالمية من العنف السياسي المنظم مما يدخل المنطقة في حالة من الفوضى التي تنعكس سلباً على المصالح الأمريكية، وبذلك فأن الاستقرار السياسي النسبي في منطقة الشرق الأوسط عموماً والمنطقة العربية تحديداُ عّد هدفاً استراتيجياً للولايات المتحدة الأمريكية، لا سيما بعد موجة الربيع العربي الذي أخذ يهدد بمجيء قيادات عربية جديدة تشكل تهديداً لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.

بذلك يمكن القول أن الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط اختلفت من حيث التعامل مع القضايا السياسية المختلفة لدول الشرق الأوسط انسجاما مع مصالحها العليا وبما لا يتقاطع مع ما تصبو إليه من تطلعات باتجاه استكمال هيمنتها على كامل منطقة الشرق الأوسط بمختلف الوسائل، وبالتالي يمكن القول إن الأداء السياسي للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط يرتبط بجملة من الأهداف وهي كالآتي (بسيوني ٢٠٠٧، ٧٥):

١. ضمان امن إسرائيل بالدرجة الأساس مع ضمان تفوقها النووي على كل جيرانها الإقليميين.
٢. عد منطقة الشرق الأوسط من المناطق المهمة في العالم بالنسبة للمصالح العليا للولايات المتحدة الأمريكية، والمتمثلة بأمن الطاقة وضمان استمرار تدفق الإمدادات النفطية بشكل دائم.
٣. تحجيم ادوار القوى التي من الممكن أن تشكل عائقاً بوجه تطلعات الولايات المتحدة الأمريكية للهيمنة على منطقة الشرق الأوسط، مثل إيران.

المطلب الثاني

الأهمية الاقتصادية والعسكرية لمنطقة الشرق الأوسط في الإستراتيجية الأمريكية

تعد منطقة الشرق الأوسط من المناطق المهمة في العالم، نظراً لموقعها الجيوستراتيجي ولأهميتها الاقتصادية المتزايدة بالنسبة للسوق العالمية، وخصوصا بعد اكتشاف النفط الذي تختزن المنطقة معظم الاحتياطي العالمي منه، والحقيقة أن منطقة الشرق الأوسط كانت وما تزال مسرحا للصراع والتنافس بين الدول الكبرى لدرجة أنه ساد الاعتقاد بان من يريد أن يسيطر على العالم يجب أن يسيطر أولا على هذه المنطقة(الزبيدي ٢٠٢٢) ، الى و ذات المعنى يشير نعوم تشومسكي بقوله "لو لم يكن الشرق الأوسط يحتوي على معظم احتياطيات الطاقة في العالم لما اهتم به صانعو السياسات في عالمنا اليوم ، ولو بمقدار اهتمامهم بمنطقة القطب الجنوبي.

لقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية، كمركز اقتصادي فاعل، أن تخفف من حدة التناقضات بينها وبين المراكز الاقتصادية الأخرى في النظام الرأسمالي العالمي خلال فترة الحرب الباردة، من خلال تركيزها على الخطر الخارجي، والذي تجسد بالاتحاد السوفيتي سابقا، الأمر الذي مكنها من استمرار القيام بدورها القيادي وبالتالي إحكام سيطرتها على هذا النظام، وانتهجت في سبيل ذلك سياسة "الترهيب والترغيب، "وتكمن سياسة الترغيب في المحافظة على مصالح الدول الحليفة وتسهيل نشاط شركاتها، والالتزام النسبي بقواعد منظمة التجارة العالمية، وفيما يتعلق بنهج الترهيب، فله أشكال متعددة، نتوقف عند ما يسمى الخطر الخارجي، ففي مرحلة الحرب الباردة جعلت من الشيوعية خطراً خارجياً رئيسياً، يستهدف النظام العالمي ككل، غير أن هذا الخطر لم يدم، فقد انهار الخطر مع انهيار جدار برلين.

إن تزايد أهمية الطاقة في تطور الاقتصاد العالمي، لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية أدى إلى تركيز اهتمام المراكز الاقتصادية، برسم سياسات للوصول والسيطرة على منابع ومصادر هذه الطاقة، ولما كانت الولايات المتحدة كمركز اقتصادي رأسمالي عالمي، يمتلك أكبر قاعدة اقتصادية مؤثرة وفاعلة، إلى جانب استحواذها المطلق لنتائج استحقاقات الثورة العلمية والتقنية، وامتلاكها القوة العسكرية الهائلة، كان لزاما عليها أن تضع إستراتيجية للوصول إلى مصادر الطاقة، وتحول دون الآخرين، وبأقل التكاليف، ودون أن تدفع بالتناقضات مع حلفائها إلى التأزم وبالتالي المواجهة العسكرية.

عبر عن ذلك التوجه الجنرال" انتوني زيني" الذي كان قائد القيادة المركزية الامريكية عام ١٩٩٩ بقوله" ان منطقة الخليج وما تحويه من كميات هائلة من احتياطي النفط الخام تجعل من الضروري على الولايات المتحدة الامريكية أن تحتفظ بحرية التدخل في اقليم الشرق الاوسط وانطلقت الإستراتيجية الأمريكية في البحث عن عدو خارجي، أو خطر خارجي، لملء الفراغ الذي أحدثه انهيار المعسكر الاشتراكي، وتوظيفه لترهيب حلفائها المنافسين، وبالتالي الإبقاء على سيطرتها وتفوقها أمام المراكز الاقتصادية الأخرى ومن ثم سيطرتها على النظام العالمي وليكون القرن الحادي والعشرين هو قرن الإمبراطورية الأمريكية كما يدعي الساسة الأمريكان.

بعد أحداث أيلول ٢٠٠١، وجدت الولايات المتحدة الأمريكية الفرصة مناسبة لاستكمال إستراتيجيتها العالمية الجديدة والسيطرة على مصادر الطاقة وطرق إمداداتها، تحت ذريعة مواجهة الإرهاب وبواسطة الضربات الاستباقية والوقائية، ووجدت القوى الاقتصادية الأخرى نفسها تدور في حلقة أشبه ما تكون بحلقة الحرب الباردة ولكن في ظل تهديد عدو جديد أسمه "الإرهاب،" ومنذ العقد الأخير من القرن العشرين، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بدافع إرادتها في الهيمنة الرامية إلى إخضاع حلفائها وخصومها على السواء، ويشير إلى ذلك تقرير البنتاغون الصادر في عام ١٩٩١ إلى الهدف الأمريكي المنشود في تأمين الحفاظ

على وضع الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة في العالم ذلك الوضع الذي اكتسبته بعد انهيار الاتحاد السوفييتي "السابق(برجاس ٢٠٠٠، ٢٢٨).

أما بالنسبة للأهمية العسكرية:

إن إحدى الخصائص التقليدية لمنطقة الشرق الأوسط تتمثل في أهميتها الإستراتيجية، التي تعود إلى عوامل متعددة، أبرزها احتياطيها الضخم من النفط، وتحك في مها خطوط ملاحية دولية رئيسية، وتأثيرات الصراع "العربي–الإسرائيلي" وبؤرة الصراع المزمنة في منطقة الخليج العربي على مصالح الأطراف الدولية فيها، وقربها الجغرافي من أوروبا، ورغم ما طرحه البعض من أن نهاية الحرب الباردة قد قلصت من الأهمية الإستراتيجية للمنطقة، وقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية بعد عام ١٩٩٠ إلى تثبيت هيمنتها على الشرق الأوسط (هاراد ٢٠٠٥، ٢٠).

قد كان من الواضح أن أهمية منطقة الشرق الأوسط قد تزايدت، خاصة بالنسبة لدولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، على نحو أدى إلى تدخلات واسعة من جانبها في تفاعلات المنطقة، كما حدث بالنسبة لعملية التسوية للصراع "العربي–الإسرائيلي"، ومسألة انتشار أسلحة الدمار الشامل، وما سمي "الدول المارقة خلال نهاية التسعينيات، ثم بالحرب على الإرهاب وتغيير النظم السياسية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١.

كل ما سبق من التدخلات من جانب الولايات المتحدة الأمريكية رافقه تحرك لقواتها العسكرية بمختلف تشكيلاتها والمتمثلة في أسطولها الخامس والسادس دلالة على أهمية هذه المنطقة بالنسبة لإستراتيجيتها العسكرية والأمنية وقد اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية أن استخدام الوسائل العسكرية أو التهديد باستخدامها لدعم العمل الدبلوماسي، هذا يعني أن تعويل الدولة على قدراتها الدبلوماسية فقط قد لا يسمح لها بحماية مصالحها أو بإقناع الآخرين بعدم المساس بتلك المصالح.

في هذا الإطار، شكل الوجود الأمريكي في الشرق الأوسط، وما يمارسه من تأثيرات واسعة النطاق على تفاعلات المنطقة، ملمحا رئيسيا في المنطقة ،وقد يبدو أن هذه السمة لا تختلف كثيرا ت عما شهده أقاليم أخرى في العالم ، على نحو ما يشير إليه دور الولايات المتحدة الأمريكية في أميركا اللاتينية وجنوب المحيط الهادئ، وحجم الحضور العسكري الخارجي في جنوب شرق آسيا، والتدخلات الدولية الواسعة في صراعات أفريقيا، أن إلا أوضاع الشرق الأوسط أعقد نسبيا من تلك الحالات، إذ "إن الدور الهام للقوى المؤثرة خارج المنطقة، يبدو وكأنه جزء ومفهم من الشرق الأوسط، فمواقف الدول الكبرى تمارس تأثيرات خاصة على التفاعلات الرئيسية في الإقليم ،وكأنها واحدة من أطرافها بالمعنى الجغرافي، ويستند ذلك عمليا من الناحية العسكرية على عدة أسس أهمها(هاراد ٢٠٠٥، ٢٠):

"ترتيبات دفاعية" متطورة بين عدد من دول المنطقة ومعظم القوى الكبرى في العالم، تضمنت في بعض الأحوال "تحالفات إستراتيجية "وتفاهمات ووجود قواعد عسكرية مكثفة لبعض الدول الكبرى داخل وحول النطاق الجغرافي للمنطقة، تواجد وتحركات مكثفة لوحدات عسكرية بحرية تابعة لمعظم الدول الكبرى في المياه الدولية في الشرق الأوسط، لكن ظل كهنا فارق كبير بين حجم ونوعية الوجود العسكري الدولي للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، ومثيلاتها بالنسبة لكل القوى الكبرى الأخرى منذ بداية التسعينيات، فقد أصبحت القوات الأميركية تمثل مركز الثقل العسكري الخارجي في المنطقة، تم أن بعد سحب القوات السوفيتية، وإغلاق قواعدها العسكرية ،بها وتقلص وجود روسيا الاتحادية في المنطقة، فكان التواجد العسكري المكثف في بعض من مناطق الشرق الأوسط ذات الاهتمام الخاص من قبل الولايات المتحدة الأمريكية .

على الرغم أن من الولايات المتحدة الأمريكية كانت دائما إحدى أقوى الدول ذات النفوذ العسكري في منطقة الشرق الأوسط، فإن أوضاع انتشار قواتها يعد نتيجة لتطورات محددة، من تداعيات حرب الخليج الثانية ١٩٩١ إلى تحولات كبيرة في شكل الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط والعالم وهذين التحولين شملا الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي، في اتجاهين (هاراد ٢٠٠٥، ٢٣):

الأول: اتساع نطاق التسهيلات العسكرية المقدمة للقوات الأمريكية في قواعد، ومحطات، وموانئ، ومطارات، ومعسكرات، ومراكز الغالبية العظمى من دول المنطقة ذات العلاقة بالولايات المتحدة الأمريكية، وتتضمن تلك التسهيلات، حق استخدام المجال الجوي، وزيارة الموانئ، واستخدام المطارات العسكرية، وعمليات النقل الجوي والانتشار المتقدم، وخدمات الوقود والصيانة، وتخزين الأسلحة، إضافة إلى المناورات العسكرية المشتركة.

الثاني: تزايد عدد القواعد العسكرية الرئيسية ليصل إلى خمس قواعد عسكرية في دول الخليج، وتأتي أهمية تلك

القواعد أنها تشكل مراكز عمليات رئيسية شبه متكاملة، تتمتّع باستقلالية نسبية، وقدرة عامة على دعم عمليات قتال جوية أو برية أو بحرية، سواء من خلال تمركز عناصر من تلك القوات فعليا فيها، أو تجهيز القاعدة لانتشارها وقت الحاجة، ولقد سعت الإدارة الأمريكية إلى بناء مظلة عسكرية، تشرف على كل هذه المنطقة "الشرق الأوسط"، وتم تطوير قوات الانتشار السريع إلى ما عرف بالقيادة الوسطى الأمريكية:

التي أصبحت القيادة المسؤولة حالياً عن كل المواجهات العسكرية الأمريكية الدائرة في هذه المنطقة، وتسعى أمريكا بشكل حثيث إلى تكامل الغطاء العسكري للقيادة الوسطى الأمريكية مع الواقع الجيوسياسي القائم في المنطقة، وذلك عن طريق إزالة واستئصال" بؤر المقاومة" للمشروع الأمريكي الجديد.

إن الوجود العسكري الأمريكي الفعال في الشرق الأوسط بمصالح الولايات المتحدة في هذه المنطق، وما الحرب على أفغانستان والعراق إلا جزءاً من تلك الاستراتيجيات الأمريكية للحفاظ على التدفق النفطي من

منطقة البترول الأولى في العالم من جهة ولإثبات التفوق العسكري الأمريكي، وفيما يخص الحرب على أفغانستان، فأن الولايات المتحدة الأمريكية تجيز لنفسها ما ترى انه يحقق مصالحها الإستراتيجية، كما أجازت لنفسها القيام بالحروب الاستباقية أو الوقائية لدرء أخطار مفترضة، وأحياناً متوهمة أو مختلَقة، من أفراد أو منظمات أو دول، ومنع تهديدات تراها محتملة على أمنها القومي، ولا يعنيها حجم الأضرار المستقبلية والإخطار التي تهدد الأمم والشعوب التي ستكون ساحة لصراعاتها العسكرية وتصفية حساباتها وتحقيق مصالحها الحيوية.

يمكن القول إن الهدف الحقيقي لاحتلال أفغانستان، بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها إلى جانب القضاء على حركة طالبان وتنظيم القاعدة (هو إقامة قواعد دائمة خدمة لأهدافها الإستراتيجية، في آسيا الوسطى وهي المنطقة الإستراتيجية الأخرى القريبة إلى منطقة الشرق الأوسط همن جانب، ومن جانب آخر فالولايات المتحدة الأمريكية تريد أن يكون لها وجود عسكري دائم هناك لمواجهة نفوذ الصين وروسيا على وجه الخصوص، علاوة على ذلك، آسيا الوسطى هي منطقة غنية جدا في مجال النفط و موارد الغاز الطبيعي والذي يعد احد الأسباب التي جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تريد لحلف شمال الأطلسي "الناتو" البقاء في أفغانستان، لضمان أن يكون لدى الدول الحليفة سيطرة أفضل على هذه الثروات، كما وان الولايات المتحدة الأمريكية لا تريد لهذه الموارد أن تتدفق الى إيران أو روسيا أو الصين).

وبعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، كان لحلف شمال الأطلسي دورا مهما في احتلال أفغانستان أن إذ قيادة الاحتلال الأمريكي لأفغانستان المتمثلة بحلف الأطلسي جعلت الاحتلال يبدو ذو صبغة دولية غربية شاملة ومثالاً للاتفاق الغربي العسكري، وعلى اختلاف ما جرى في العراق خلال حربي ١٩٩١ و٢٠٠٣، إذا شهدت الحرب عام ١٩٩١ تحالفاً عسكرياً ضم دولاً من حلف الأطلسي ومن خارجه، بينما قام احتلال العراق في عام ٢٠٠٣، باستخدام القوة العسكرية الأمريكية أساسا وبمشاركة من قوات بريطانية وقوات رمزية من دول أخرى.

أما في احتلال أفغانستان ثمة أمور جديدة على صعد المشاركة في الحرب من قبل قوات ذات طابع خاص في الحلف، إذ شاركت فرنسا ذات المواقف المتمايزة تاريخياً وكانت الحرب بداية المشوار للقوات العسكرية الألمانية خارج حدود البلاد، وقد سجلت الحرب على أفغانستان سبقاً على مستوى التوحد في دوائر صنع القرار الأمريكية في الحزبين الديمقراطي والجمهوري.

على صعيد التحالف الغربي الذي انقسم حيال العراق واتحد حيال أفغانستان أما فيما يتعلق بالحرب على العراق فكما هو معروف أن لك إستراتيجيات الأمن القومي الأمريكية المتعاقبة تؤكد صراحة أو ضمناً على ضرورة الحفاظ على التواجد العسكري في المنطقة، وتعد القواعد العسكرية أداة أساسية لبسط النفوذ

الأمريكي، ومن خلالها تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على كبح ومنع الدول التي تتقاطع معها والتي لا تنصاع للأوامر الأمريكية.

إن الملاحظ انتشار القواعد الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط أنها تشكل طوقا لاحتواء إيران باعتبارها تنتمي إلى تلك المجموعة من الدول التي تشكل عائقاً أمام الولايات المتحدة الأمريكية باتجاه استكمال هيمنتها على مجمل الشرق الأوسط فالقواعد العسكرية أهم عنصر من عناصر الإستراتيجية العسكرية الأمريكية لإتمام الهيمنة العالمية على كافة المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية وفق ما تراه الولايات المتحدة الأمريكية موافقا لمصالحها، إذ أن منطقة الشرق الأوسط تشكل موقعا عسكريا متقدما يمكن استخدامه لإدامة الهيمنة العسكرية الأمريكية على العالم وتحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية عبر الضغط بقوتها العسكرية أو حتى باستخدامها مباشرة .

المبحث الثاني

التحولات في الاستراتيجية الأمريكية

شهدت المدة التي تلت أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، تحولات كبيرة في الإستراتيجية الولايات الأمريكية استعداداً لمواجهة المرحلة الجديدة، فقادت الولايات المتحدة الأمريكية "الحرب على الإرهاب" وشملت العديد من دول ومناطق العالم، لاسيما منطقة الشرق الأوسط، ووضعت الولايات المتحدة الأمريكية لمجابهة تلك الدول التي أوردتها في جدول أعمال حروبها، استراتيجيات تساعدها على التحرك بمرونة وسهولة لغرض القضاء حسبما تدعي الولايات المتحدة الأمريكية على الإرهاب.

من تلك الاستراتيجيات "إستراتيجية الضربات الوقائية" استراتيجية والحروب الاستباقية، والتي كانت بداية للحرب على "أفغانستان والعراق" على اعتبار أنهما من ضمن دول محور الشر لأسباب عديدة في مقدمتها تهديد السلم والأمن الدوليين، وقد حددت الاستراتيجيات التي أعقبت تلك الهجمات توجهات للولايات المتحدة الأمريكية لاحتلال بلدين هما "أفغانستان والعراق.

المطلب الأول

الحرب على الإرهاب

لم تمر سوى ساعات معدودة من وقوع أحداث ٢٠٠١، في نيويورك وواشنطن، حتى أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية ما تسميه "الحرب على الإرهاب في جميع أنحاء العالم، ولا سيما منطقة الشرق الأوسط الذي وجهت إليه أصابع الاتهام بصورة مباشرة، بسبب انتماء عدد كبير من منفذي الهجمات لدول شرق أوسطية، وبدأت أولى فصول تلك الحرب بحملة عسكرية ضخمة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على

أفغانستان في تشرين الأول ٢٠٠١، وقد سميت "بعملية الحرية المستديم(وأسقطت بموجبها نظام طالبان)(مقلد ١٩٨٢، ٣٠).

من الجدير بالذكر انه قد سبقت أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، إن تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها للعديد من العمليات التي لم تصل بقوتها التأثيرية والتدميرية إلى مستوى تلك الأحداث وقد جاءت "الحرب على الإرهاب" في إطار ينسجم مع الخطط الإستراتيجية الأمريكية للسيطرة على منطقة الشرق الأوسط، وشكلت الحرب على الإرهاب انعطافه وصفها العديد بالخطيرة وغير المسبوقة في التاريخ كونها حرباً غير واضحة المعالم وتختلف عن الحروب التقليدية كونها متعددة الأبعاد والأهداف، و لعل ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية لشن هذه الحرب هو السمات التي تميزت بها أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، التي جعلتها تنفرد عن غيرها من الأحداث الإرهابية التي شهدها العالم ، ومن أهم تلك السمات نورد الآتي:

استهدف الهجوم مواقع إستراتيجية، أثرت في مكانة الولايات المتحدة الأمريكية وهيبتها من الناحية الدولية، وهو ما دفع القيادة الأمريكية للقيام بمراجعة شاملة لمفهوم الأمن الداخلي ومؤسساته وبرامجه ضمن استراتيجيات جديدة، تأخذ بالحسبان التهديدات الداخلية بالقدر نفسه الذي تأخذ به التهديدات الخارجية.

إن الهجوم لم ينطلق من دولة معينة، ولم ينفذه عدد محدد من الأفراد يمكن الرد عليهم والحاق الهزيمة به، بما يعيد الولايات المتحدة الأمريكية هيبتها ومكانتها، ولم يكن أمام الولايات المتحدة الأمريكية سوى إعلان الحرب على هذه الجماعات، وبالتالي فإن الرد لا يقتصر بعلى المجموعات المسؤولة عن الهجوم بل يتعداه إلى ضرب مراكز تجمع هذه الجماعات وتمويلها داخل دول بعينها إن الهجوم لم تتورط فيه أي دولة من الدول لا بشكل مباشر أو غير مباشر، إذ لا توجد دولة تجازف بعمل من هذا النوع مهما كان عداؤها للولايات المتحدة الأمريكية، مما يدل على أن منفذي الاعتداءات ليسوا سوى مجموعة أفراد ينتمون إلى فكر وعقيدة معينة.

إن الهجوم لم يأت من خارج الولايات المتحدة الأمريكية، مما يعني ضعف الترتيبات الأمنية الأمريكية الداخلية، كما أن الهجوم استهدفها وحدها، ما يعني أنه كان نتيجةً أو رد فعل لسياساتها ومواقفها. ولقد أحدثت إحداث ٢٠٠١، نوعاً من التغييرات في السياسة الأمريكية إذ وافق الكونغرس ومجلس الشيوخ الأمريكي بالإجماع وبسرعة فائقة على منح الرئيس الأمريكي "جورج بوش الابن" ٤٠مليار دولار لتمويل الحرب على الإرهاب و ٢٠ مليار دولار إضافية لمساعدة خطوط الطيران الأمريكية في أزمتها الاقتصادية التي مرت بها عقب أحداث ٢٠٠١، وبعد إعلانه في تشرين الثاني ٢٠٠١، الحرب على أفغانستان، ثم إسقاط النظام العراقي السابق في ٣٠ آذار عام ٢٠٠٣.

أعلن الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش "الابن" أن الولايات المتحدة الأمريكية ستقف ضد الإرهاب العالمي، وضد القاعدة وطالبان والإسلاميين "الراديكاليين"، وستعمل على نشر الديمقراطية في بلدان العالم الثالث والعالم العربي والإسلامي، ولقد تطور رد الفعل الأمريكي بعد أحداث ٢٠٠١، إلى حملات متعددة الأوجه على كافة الصعد الإعلامية والاقتصادية والأمنية والحملات العسكرية التي استهدفت دولا ذات سيادة وحكومات.

يمكن القول إن تلك الأحداث، كانت قد أيقظت الولايات المتحدة الأمريكية من حسابات كونها القوة الوحيدة التي بإمكانها تسيير السياسة العالمية، ونظراً لأهمية منطقة الشرق الأوسط الإستراتيجية في الحسابات الأمريكية، فقد أولته الجهد الأكبر من الاهتمام، لغرض حماية مصالحها وخاصة إمدادات الطاقة ودعم حلفاءها لمشاركتها في حربها ضد الإرهاب، ان اعتقاد الدوائر الأمريكية أن منطقة الشرق الأوسط هي مصدر الإرهاب، دفع الولايات المتحدة الأمريكية الى صياغة مشروعها في الهيمنة على منطقة الشرق الأوسط، بحجة القضاء على الإرهاب بدءاً من التدخل العسكري المباشر في أفغانستان عقب أحداث أيلول، مروراً باحتلال العراق وصولاً إلى إتمام الهيمنة على كامل الشرق الأوسط وهو هدف الإستراتيجية الأمريكية وغايتها (العقاد ١٩٨٠، ١٣٤ – ١٣٥).

لم تكتفي الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة لإستراتيجيتها الجديدة التي أعقبت الهجمات بالحديث عن الاطر العامة لها، بل أعلنت عن عزمها على مواصلة جهودها لبلورة قواعد محددة لعقيدتها العسكرية الجديدة التي تنص على الحق في توجيه الضربة الأولى إلى الدول التي تمتلك أسلحة دمار شامل، وتحدث الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن عن ضرورة القيام بعمليات عسكرية "احترازية" في إطار الحرب الشاملة ضد الإرهاب، قد و حدد في وقتها صراحة أن الولايات المتحدة الأمريكية على وشك الانتقال من إستراتيجية "الردع" إلى إستراتيجية "الهجوم الوقائي" وعبر عن ذلك في قوله " إذا ما انتظرنا كي تنضج التهديدات سنكون انتظرنا طويلاً أن أمننا يتطلب من كل الأمريكيين أن يكونوا مستعدين للقيام بهجمات وقائية استباقية حين يكون الأمر ضرورياً للدفاع عن حريتنا وعن أرواحنا "وهو ما عرف لاحقاً بدأب" بوش".

إن أحداث ٢٠٠١، حررت المخاوف التي جلبها انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، بعد الحرب الباردة، للولايات المتحدة الأمريكية من المستقبل، تلك المخاوف التي عكسها استعداد دائم للحرب من جهة، وكثرة الإنتاج الفكري الذي يزيد من المخاوف المستقبلية من جهة أخرى، وقد ظهر ذلك في صيغة رد فعل أمريكي رسمي وشعبي سريع ومبالغ فيه، إذ أنها باتت تتهم العالم اجمع وتتوعد كل من لا يؤمن بالهيمنة الأمريكية بحرب لا هوادة فيها، ويبدو أن دروس الماضي كانت حاضرة لدى الأمريكيين ، فجعلوا سقف المواجهة مع العدو مفتوحاً هذه المرة لا يحده زمن ولا يرتبط بجهة بعينها، ليشمل أعداء غير محددين.

إن الولايات المتحدة الأمريكية تعتقد إن منطقة الشرق الأوسط بما فيها من شعوب، محبطة نتيجة لنقص الفرص الاقتصادية والسياسية ووجود وسائل إعلام معادية للولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير، تعد تربة خصبة للخطاب المضاد للولايات المتحدة الأمريكية، وبذلك فالمنطقة وفقا للرؤية الأمريكية مصدر الكثير من الموجات الإرهابية.

قد أثارت الحرب على العراق واحتلاله الكثير من التساؤلات حول ما تمثله العمليات الأمريكية في العراق بكل أبعادها السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعن حقيقة دوافعها ومبرراتها، وهل حققت الإدارة الأمريكية نجاحاً استراتيجياً في العراق أي بمعنى أنها تؤسس لبرنامج أشمل وأوسع ليشمل منطقة الشرق الأوسط أم انه إخفاق استراتيجي نتيجة للعقبات التي واجهتها في العراق.

يمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن تسعى إلى حملة عسكرية محدودة في العراق، بل كانت تتضمن "تحويل الصراع وتحقيق تحول حقيقي في هوية المجتمع العراقي سياسياً واجتماعيا وحتى ثقافياً أن إذ، الولايات المتحدة الأمريكية حاولت دائما دمج الحرب على العراق بالحرية والديمقراطية حتى أن الحرب على العراق حملت اسم " حملة حرية العراق"، وقد كانت أسباب اتخاذ القرار الأمريكي بالحرب على العراق موضع تساؤل وبحث للكثيرين، حيث أن التمهيد للحرب شابه الكثير من الغموض وقد وظفت الكثير من الأحداث سياسيا من اجل القيام بتلك الحرب بحجج عديدة منها قضايا دعم الإرهاب الدولي وأسلحة الدمار الشامل و سيتم لاحقا تناول موضوع الحرب على العراق بالكامل".

المطلب الثاني

التحول في استراتيجية الامن القومي الأمريكي

شهدت المدة الأولى لإدارة الرئيس جورج بوش الابن ٢٠٠١ – ٢٠٠٩، ثورة مهمة في المفاهيم والأفكار الخاصة بالأمن القومي الأمريكي، كان لها تأثيرها على كل أنظمة عمل المؤسسات والأجهزة الأمريكية المعنية بالأمن القومي، فقد اتخذت الإدارة الأمريكية من أحداث أيلول، قوة دفع أساسية لتطوير تلك المفاهيم، وكانت إحدى نقاط الجدل المركزية ما سمي بـ "مبدأ بوش"، والذي تأسس في جوهره على مفهوم "الحرب الوقائية والاستباقية ، وقد تبع تلك التطورات تصاعد الأهمية النسبية لدور وزارة الدفاع على حساب وزارة الخارجية، وتقديم القوة المسلحة على الدبلوماسية، وتصاعد دور المحافظين في المؤسسات السياسية والأمنية الأمريكية (سلامة ٢٠٠٦، ٥).

يمكن القول إن الولايات المتحدة الأمريكية قد أدركت الأخطار التي تتعرض لها منذ بداية القرن الحادي والعشرين مما دعا وزارة الدفاع إلى صياغة جملة من الأهداف للحفاظ على أمنها القومي في أبعاده الشاملة ولتحقيق أهدافها على المدى المتوسط والبعيد، وتلك الأهداف هي كالآتي(سويلم ٢٠٠٢، ٢٩٥):

-حماية أرض الولايات المتحدة الأمريكية والقواعد الأمريكية في الخارج من أي هجمات معادية و القدرة على إرسال قوات عسكرية إلى مناطق بعيدة والإبقاء عليها هناك، بالحجم والنوعية اللذان يناسبان المهمة الموكلة بها حرمان الأعداء من الحصول على أي ملاذ امن في أي مكان في العالم، وجعلهم يدركون بقدرة الولايات المتحدة الأمريكية على الوصول إلى كل مكان وحماية شبكات المعلومات الأمريكية من أي هجوم عليها استخدام تقنيات المعلومات لربط الأنواع المختلفة من القوات الأمريكية لرفع قدراتها على العمل في معركة الأسلحة المشتركة ورفع القدرات الأمريكية على استخدام الفضاء في الأغراض العسكرية وحمايتها من أي هجوم محتمل.

-درء الخطر ليس على أمن الولايات المتحدة الأمريكية فحسب، بل وعلى العالم بأسره، ولم تبالي الإدارة الأمريكية بتقارير المفتشين الدوليين، ولا معارضة بعض الدول الكبرى التي هي في الغالب حلفاء استراتيجيون للولايات المتحدة الأمريكية، وبعضهم أعضاء في حلف الناتو.

حددت إستراتيجية الأمن القومي للولايات الأمريكية والتي أعدت من قبل إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش "الابن" وجرى تعميمها في أيلول ٢٠٠٢ قلقاً شديداً في إطار العمل الأساسي للقانون الدولي الذي يحكم العالم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، كما إنها قد شرعت بالهيمنة العالمية من جانب الولايات المتحدة، وأكدت مفاهيم الحرب الاستباقية، والنزعة الأحادية، وتغيير الأنظمة، وقد أكدت الولايات المتحدة الأمريكية فيها على أنها وحدها المسئولة عن أمن العالم وحريته، إن هذه المسؤولية التي تدعيها الولايات المتحدة الأمريكية ليست بمعنى أداء الدور نيابة عن الآخرين او من اجلهم بل هي من اجل أن يسود الاعتقاد والربط بين أمنها والأمن العالمي لذلك ستعمل على أن تسود قيمها في كل أرجاء العالم من خلال عملية تغيير واسعة المدى سياسية واقتصادية واجتماعية، لتعلن على العالم رسمياً بداية حكم الإمبراطورية الأمريكية للعالم.

لقد لاقت هذه الإستراتيجية العديد من الرفض ولا سيما من الداخل الأمريكي حيث وصل مستوى عدم القبول أن قدم الديمقراطيين إستراتيجيتهم البديلة للأمن القومي الأمريكي أطلق عليها "الدولة التقدمية" مؤكدين على فشل إستراتيجية جورج بوش "الابن"، ويمكن الإشارة إلى أن جانباً من تحولات الأمن القومي للرئيس الأمريكي جورج بوش "الابن" في الفترة الثانية من ولايته يرجع إلى الكثير من مفاهيم الديمقراطيين، خاصةً فيما يتعلق بالعمل مع الحلفاء وتقوية التحالفات الإستراتيجية الخارجية، واللجوء إلى الأمم المتحدة مع عدم فقدان القدرة على القيام بالضربات الاستباقية، والتركيز على الإرهاب النووي وأمن الطاقة، ومن ثم أخذت إدارة

بوش الثانية بشأن الأمن القومي شكلاً متناوباً ووسطاً بين "إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة "٢٠٠٢ التي طرحتها إدارة بوش، وإستراتيجية الحزب الديمقراطي الخاصة بمبادئ "الدولة التقدمية "

حرصت الولايات المتحدة الأمريكية من وقت لآخر على تجديد إستراتيجيتها للأمن القومي وتحديث المفاهيم التي تقوم عليها استجابة لأية متغيرات دولية أو داخلية طارئة الأمر الذي يتطلب إعادة التفكير في هيكل الإستراتيجية الموجودة وتعديل مضمونها، وبعد ثلاث سنوات من غزو العراق، ومع تراكم الأحداث والتجارب، قررت الإدارة الأمريكية الخروج بوثيقة إستراتيجية جديدة للأمن القومي تأخذ في الاعتبار المتغيرات التي طرأت منذ أيلول ٢٠٠٢ وترسم للدبلوماسية الأمريكية بشقيها السياسي والعسكري إطاراً جديداً للتفكير والعمل.

لقد أحدثت أحداث أيلول، تغيراً في بيئة الأمن القومي الأمريكي، فرضت على إدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش "الابن" الثانية التواؤم مع هذا الواقع والاستجابة لبعض تحدياته، كما أن هناك تغيراً ملحوظاً في علاقات القوى بين الأجهزة الصانعة والمؤثرة في إستراتيجية الأمن القومي، من بين أهم تلك التحولات عودة دور وزارة الخارجية على يد وزيرة الخارجية السابقة "كوندوليزا رايس" واستمرار تطوير وتحديث الأجهزة والتخطيط العسكري بوزارة الدفاع، وقد نتج عن ذلك الوضع وضعية ثنائية أو وجهان للإستراتيجية الأمريكية، الوجه الذي تمثله وزارة الدفاع وذلك الذي تمثله وزارة الخارجية، وبينما تستمر الأولى في التطوير على هدى إستراتيجية الحرب على الإرهاب، وتهديدات بحروب غير متماثلة أو غير متوازية، فإن وزارة الخارجية تعيد الوجه الفاعل للسياسة الخارجية التي تقوضت بعد أحداث أيلول، بينما يقف الرئيس بوش في المنتصف يلوح بعصا الدفاع لحظة وبجزرة الخارجية لحظة أخرى، ويجعل محاربة الطغيان جزءا من إستراتيجية الأمن القومي، كل هذه المفاهيم جعلت مبادئ الفترة الأولى لإدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج "الابن" خاضعة للمراجعة (ترتريه ٢٠٠٥، ٥١).

وقد نتج عن تلك المراجعة بقاء دور وزارة الدفاع لصد التهديدات الجديدة في ضوء الحرب على الإرهاب وسياسات الإدارة الأولى للرئيس الأمريكي السابق جورج بوش "الابن"، وتبني وزارة الخارجية لمجموعة من الاستراتيجيات الجديدة في ضوء مفهوم محاربة الطغيان،" وقد اتسمت الفترة الثانية لإدارة بوش بالاتجاه إلى الواقعية، وتحجيم" عقيدة بوش" بشأن الحرب الاستباق ضافة مبدأ جديد وهو اعتبارية، والعودة إلى التحالفات والشرعية وهذه التغييرات جميعها تحققت لأسباب عديدة أهمها ما يمكن تسميته بـ "عبء الإستراتيجية.

أي أن تطبيق المراحل الأولى من إستراتيجية الأمن القومي ٢٠٠٢ ولد أعباء أعاقت المراحل التالية للإستراتيجية، فرغم النجاح العسكري في حربين في أفغانستان والعراق، إلا أن كلا البلدين ضاعفا الأعباء

السياسية لإدارة بوش خلال الفترة الثانية مع حاجتها لبناء الدولة والاستقرار، هذه التغييرات في سياسات الأمن القومي لا تمثل عودة لما قبل ١١ أيلول، ولكنها تجمع بين السياسة التقليدية والسياسات الجديدة، وذلك يعني أن سياسات الأمن القومي بعد أحداث أيلول لم يتم إلغاؤها أو نسخها، فلن تمنع كل القيود من تكرار التحرك الأحادي أو العمل الاستباقي إذا رأت الولايات المتحدة الأمريكية أن لا بديل آخر لذلك التوجه، أو إذا كانت الحالة المستهدفة تمثل "إغراء" مثل أفغانستان والعراق.

يمكن القول إن أحداث أيلول، قد أدت إلى تحول في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي بالشكل الذي وسعت معه أهدافها السياسية وعلى النحو الآتي:

-الدفاع عن الولايات المتحدة الأمريكية وأمنها ومواطنيها وعن المصالح الأمريكية الحيوية في الخارج من خلال التعرف على التحديات والأخطار قبل أن تصل إلى حدودها ومحاولة مواجهتها واحتوائها، باعتبار أن امن وسلامة الدولة الأمريكية ومواطنيها تمثل المصالح القومية التي تجسد مرتكز الاستراتيجية الأمريكية تنظيم تحالفات خارجية حسب الحاجة العملية مع الدول القادرة والراغبة في التأثير في موازين القوى العالمية وانطلاقاً من أولويات واضحة، فعلى سبيل المثال إن أحداث ١١ أيلول قد زادت من قوة التحالفات الأمريكية فأستراليا طلبت من منظمة الانزوس أن تصرح بان أحداث ١١ أيلول ، كانت هجوماً على المنظمة نفسها وتبعه قرار حلف الناتو الذي عد الهجمات هجوما على الحلف نفسه.

-دعم الحكومات الحليفة والصديقة للولايات المتحدة الأمريكية، فالاستراتيجية الأمريكية في هذا المجال ما زالت تعتمد على دول صديقة وحليفة للقيام بدر الحماية للمصالح الأمريكية "فإسرائيل" وعلى الرغم من غياب الاتحاد السوفيتي لا زالت حليف استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وما زالت تحظى بأهمية في إستراتيجية لديها بوصفها الشريك المهيمن على مقادير المنطقة لسيطرة على النظام الدولي من خلال القيادة الأمريكية ، فالفكر الاستراتيجي الأمريكي يرى أن العالم الحديث يبحث عن قائد وأن الولايات المتحدة الأمريكية هي القائد، فسيطرتها المطلقة على العالم من وجهة النظر الأمريكية هي مصدر الاستقرار الدولي، بالتالي فإن فشل الولايات المتحدة الأمريكية في قيادة العالم سوف يؤدي إلى انهيار النظام الدولي الراهن، وستكون الفوضى هي البديل المحتمل لذلك الفشل.

-الهيمنة على شؤون المجتمع الدولي والنظام الدولي ن فبعد انتهاء الحرب الباردة وتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من السيطرة على زمام الأمور في العالم، بدأت بممارسة دور القيادة كقوة عظمى وحيدة، وفي ظل ذلك انفردت الولايات المتحدة الأمريكية في استخدام الأمم المتحدة كأداة لخدمة توجهاتها العالمية وصبغها بالشرعية الدولية وتسيير أمور العالم بما يحقق أهدافها ويخدم مصالحها(شكر ١٩٨٢، ٥٧ – ٥٨).

لقد أكدت أحداث أيلول، الحاجة إلى دفع الاستراتيجيات الدفاعية الأمريكية نحو تعزيز أهدافها وذلك من خلال زيادة ميزانيتها الدفاعية لعام ٢٠٠٣، لتمويل البرامج الدفاعية التي تحقق هذه الأهداف بنسبة ٤٧%، وللبرامج التي تهدف إلى حرمان الأعداء من الملاذ الآمن بنسبة ١٥٧%، وللبرامج الهادفة إلى ضمان إرسال القوات الأمريكية إلى المناطق التي تشكل خطراً على أمنها القومي بنسبة ٢١%، والبرامج الهادفة إلى تعزيز تقنية المعلومات بنسبة ١٢٥% والبرامج الهادفة إلى تقوية القدرات الفضائية بنسبة ١٤٥%، كما وأنهت وزارة الدفاع الأمريكية البنتاغون العمل على البرامج التسليحية مثل برنامج الدفاع الصاروخي او الدرع الصاروخي إضافة إلى ١٨ برنامجاً تسليحياً خاصاً بالجيش مع الأخذ بعين الاعتبار أن عملية التحول في القوات المسلحة متواصلة ولن تنتهي عند مرحلة معينة.

خلال الفترة الثانية لإدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن أخذت المعادلة التي كانت قائمة على استقلال الطاقة، الانتشار النووي، محاربة الإيدز، سلام الشرق الأوسط، وأمور أخرى، تتغير نسبياً، وساهم في ذلك نتائج الحرب في أفغانستان وتزايد خسائر الجيش الأمريكي في العراق، وقد فرض ذلك على إدارة بوش تبني مجموعة من الأفكار الجديدة خلال تلك الفترة، لعل أهمها التراجع عن النهج الانفرادي في السياسة الخارجية، والعودة إلى العمل مع الحلفاء والأمم المتحدة، والتركيز على سياسة منع الانتشار النووي، واعطاء دفعة لمبادرات التغلب على مشكلات الطاقة، ولعل مبادرة الرئيس الأمريكي بشأن نفط الشرق الأوسط تؤكد ذلك، اذ اقترح فيها تقليص الاعتماد الأمريكي على نفط الشرق الأوسط، كل هذه القضايا كانت، في واقع الأمر، عناوين بارزة في حملة "جون كيري الانتخابية وأجندة الديمقراطيين، ثم فرضت نفسها لاحقاً على سياسة إدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن الثانية .

إن التحدي الكامن أمام إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي يكمن أساساً في الدفاع عن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها والذي سوف يتطلب وجود قوات مشتركة مدمجة بالكامل وقابلة للتحرك بسرعة والوصول مناطق التهديد بالسرعة المطلوبة ، بالإضافة إلى عملية التحويل التي تتم في الجيش الأمريكي والتي تدعو إلى إعادة توازن القوات والقدرات عن طريق إضافة المزيد مما يصفه البنتاغون بالقدرات قليلة الكثافة وعالية الطلب، ومن ذلك زيادة الاعتماد على الطائرات بدون طيار وتكثيف القدرات الدفاعية في مجال الاستطلاع والإنذار الكيميائي والبيولوجي والوقاية والتطهير ضدهما، وإضافة التدعيم القوات الخاصة على المستويين الكمي والنوعي(شكر ١٩٨٢، ٦٠ – ٦٥).

أما فيما يتعلق بالتحول في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي بعد وصول الرئيس باراك أوباما، فإنه يبرز لنا تراجع الاعتماد على "مبدأ الحرب الوقائية اذيال " اعتمدت عليه الإستراتيجيتين السابقتين حيث طرحت الإستراتيجية منهجا دبلوماسيا جديدا للحفاظ على أمن الولايات المتحدة الأمريكية يتمثل بالتأكيد على

إعطاء الأولوية للدبلوماسية متعددة الأطراف والجوانب التنموية والاقتصادية وليس للقوة العسكرية في محاولة لإعادة صياغة النظام العالمي الراهن، ولتوضيح هذه المبادئ تقول وزيرة الخارجية الأمريكية الحالية "هيلاري كلينتون" في كلمة في معهد بروكينغز في واشنطن "إن الإستراتيجية الجديدة تدعو إلى التواصل مع كل الدول وتشجيع التنمية الاقتصادية انه و يجب أن يكون لنا وجود قوي في المجالين الدبلوماسي والتنموي.

تطرقت إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، إلى جهود الصين وأشادت بقيام بكين بدور نشيط في الشؤون الدولية، غير أنها شددت على ضرورة أن تقوم بذلك بشكل مسئول، وعبرت الولايات المتحدة الأمريكية عن القلق بشأن تنامي القوة العسكرية للصين قائلة إن الولايات المتحدة الأمريكية سوف "تستعد طبقا لذلك" لضمان حماية مصالحها ومصالح حلفائها، وفي نفس الإطار حذرت واشنطن كل من إيران وكوريا الشمالية اللتين تنتهجان سياسة التحدي النووي بأنها تمتلك "وسائل متعددة" لعزلهما إذا تجاهلتا الأعراف الدولية.

إضافةً لما تقدم أعادت إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، لتأكيد على التفوق العسكري التقليدي للولايات المتحدة الأمريكية، لقد بلورت الإستراتيجية الجديدة لإدارة الرئيس باراك أوباما اعتماد" دبلوماسية القوة الناعمة، " مما يفرض على الإدارة الأمريكية الحالية تعزيز دور المؤسسات والمنظمات الدولية وبلورة العمل الجماعي الذي يخدم المصالح المشتركة للأمم والشعوب والدول، مثل محاربة التطرف المتصل بالعنف ووقف انتشار أسلحة الدمار الشامل وتأمين المواد النووية وتحقيق نمو اقتصادي متوازن ومستدام وايجاد حلول تعاونية لمواجهة خطر التغير المناخي، لذلك فإن القوة الذكية ليست مجرد شعار وإنما في الواقع تعني شيئاً، فالجيش الأميركي الذي يخوض حربين في العراق وأفغانستان، أصبح يدرك اليوم محدودية استخدام القوة وعدم جدوى عسكرة الوجود الأميركي في مناطق الصراع .

الخاتمة:

لقد أدركت الولايات المتحدة الأمريكية الأهمية البالغة التي تحتلها منطقة الشرق الأوسط في الاستراتيجيات العالمية منذ نهاية الحرب الباردة، وقد قادتها أهمية المنطقة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً إلى إعادة التفكير ملياً بالهيمنة على المنطقة بشكل محكم، فالمنطقة شكلت مسرح للنزاع بينها وبين الاتحاد السوفيتي السابق خلال الحرب الباردة، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي عدتها الولايات المتحدة الأمريكية منطقة للمصالح الإستراتيجية الأولى في العالم، وباشرت للدخول فيها بشتى الوسائل الاقتصادية أو العسكرية والثقافية، ولا سيما بعد حرب الخليج الثانية ١٩٩١ وقد شكلت أحداث أيلول، نقطة تحول في استراتيجيات الأمن القومي الأمريكي.

حيث كانت تعتمد على مبدأ الردع في مواجهة التهديدات، فاتخذت من الهجوم بديلاً عن الردع، وبدعوى الدفاع عن النفس والمحافظة على المصالح العليا وحفظ السلم والأمن الدوليين والقضاء على الإرهاب الذي بات يشكل العدو الجديد الذي خلف الاتحاد السوفيتي، فقد ذهبت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعلان الحرب على الإرهاب التي أطلقها الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش"الابن" مباشرة بعد وقوع الأحداث وقامت بتبني مبدأي الحروب الاستباقية والوقائية لتحقيق تلك المصالح والأهداف، فقادت الولايات المتحدة الأمريكية الحملة العسكرية لاحتلال أفغانستان والتي تستمر إلى الوقت الحالي، وقد كبدت هذه الحرب الولايات المتحدة الأمريكية خسائر بشرية ومادية فاقت ما خسرته في الحرب العالمية الثانية.

واتجهت الولايات المتحدة الأمريكية بعد ذلك وتحديدا في العام ٢٠٠٣ إلى احتلال العراق، بدعوى أنه شكل خطراً على دول المنطقة وعلى الأمن والسلم الدوليين وقد كشفت الحقائق بعد احتلال العراق زيف الدعاوى الأمريكية التي كانت سببا في احتلاله ومنها امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل وانه بط تبر ي علاقات مع تنظيم القاعدة المتهم الأول في تفجيرات أيلول.

وقد استمر الاحتلال الأمريكي للعراق لحين تحقق الانسحاب في نهاية عام ٢٠١١ بعد أحداث أيلول، أدركت الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة الحفاظ على تحالفاتها مع دول منطقة الشرق الأوسط، والبدء بعلاقات تحالفية جديدة لتعزيز هيمنتها من جهة ولتحمل العبء الناتج عن الحروب والتدخلات الأمريكية ولإضفاء الشرعية على تصرفاتها من جهة أخرى لقد أدت أحداث أيلول، إلى إعادة الحديث وبشكل كبير عن مشروع الشرق الأوسط الكبير، والإعلان على أن الحرب على العراق تأتي في هذا السياق.

إن التغيير سيكون هو السمة الغالبة في منطقة الشرق الأوسط وسوف يتبعه تغييرات عديدة في المنطقة، وقد بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بإحداث جملة من الإصلاحات السياسية ونشر الديمقراطية والقضاء على النظم الدكتاتورية في المنطقة وتحسين الأوضاع الاقتصادية ودمج دول المنطقة في اطر اقتصادية جديدة تضمن دمج "إسرائيل" بدول المنطقة والقضاء على أي قوة إقليمية قد تشكل تهديداً لها أو لحلفائها في المنطقة.

الا أن المشروع الأمريكي قد واجه مصاعب كثيرة في العراق، اذ لم يكن من المتوقع أن يتحول العراق إلى دولة عصية على الولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة عليها ، وفي إطار تأثير أحداث أيلول، على الإستراتيجية الأمريكية فقد أدت تلك الأحداث إلى زيادة غير مسبوقة للتواجد العسكري الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط ولا سيما في منطقة الخليج العربي التي عدت بمثابة القلب لمنطقة الشرق الأوسط، وازدادت بذلك عدد القواعد العسكرية حيث أدى احتلال العراق إلى زيادة وتكثيف ذلك التواجد بشكل كبير لقد كانت هذه الأحداث بمثابة الحافز الاستراتيجي لتنفيذ مشروعها بالهيمنة إذ أنها كانت على استعداد لاستخدام نفوذها

بشكل دائم من اجل تحقيق أهدافها، وكانت المتغيرات بشقيها الداخلي والخارجي قد تأثر بتلك الأحداث وبالتالي اثر في صياغة إستراتيجية للمنطقة.

إن مستقبل الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط مرهون بمشهدين مستقبليين هما الاستمرار، والذي تدعمه معطيات الواقع المتمثلة بزيادة الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة إضافة إلى إقامة الولايات المتحدة الأمريكية عددا من الاتفاقيات الأمنية والعسكرية وهو ما يسند ويعزز مشهد الاستمرار.

أما المشهد الآخر فهو التحول من منطقة الشرق الأوسط إلى منطقة أخرى لا تقل أهمية عنها في الحسابات الإستراتيجية الأمريكية، إذ أن العبء الكبير الذي أرهق كاهل الولايات المتحدة الأمريكية وما سببه من تبعات اقتصادية يمكن أن يؤدي إلى إعادة تفكير الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة أخرى تكون بديلاً لمنطقة الشرق الأوسط من حيث تحقيق المصالح الإستراتيجية الأمريكية، وتقترب منطقة آسيا الباسيفيك من تلك الرؤية خصوصاً بعد تأكيد إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي الأخيرة على أهميتها وضرورتها في المصالح الإستراتيجية الأمريكية، و يبقى مشهد الاستمرار هو المشهد الأكثر رجحاناً لمستقبل الإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط.

الأستنتاجات :

في ختام بحثنا هذا نشير الى بعض الاستنتاجات الي توصل اليها البحث :

١- احتلت منطقة الشرق الأوسط حيزاً مهماً في الأستراتيجية الأمريكية وعلى مختلف الرؤساء الذين تولوا رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية ، ولكن الولايات المتحدة الأميركية حسمت تعاملها مع منطقة الشرق الأوسط وفقا لرؤية استراتيجية اتضحت معالمها بعد أحداث ٢٠٠١ ، ثم تبلورت قبل أحداث ما يسمى الربيع العربي وما زالت هذه الاستراتيجية مستمرة حتى الآن ،بل وسوف تتبعها في المستقبل وكلما اقتضت المصلحة الأميركية ذلك.

٢- هذه الاستراتيجية لا تضع في اعتبارها مصالح شعوب ودول منطقة الشرق الأوسط، ولكنها ترتكز فقط على تحقيق المصالح الأميركية و(الإسرائيلية) بغض النظر عن مصالح الآخرين بما في ذلك الدول صاحبة الشأن.

٣- للاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط نوعين من الاهداف، ثابتة ومتغيرة ، اما الثابتة فتتمثل بالحفاظ على امن وسلامة (اسرائيل) ودعمها بكل وسائل الدعم الأقتصادية والعسكرية والسياسية وحتى الثقافية،كما يمثل تأمين النفط احد اهم الأهداف الثابتة للاستراتيجية الأمريكية في الشرق

الأوسط ، فضلاً عن الحفاظ على الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة والمتمثل بالقواعد العسكرية الأمريكية .

اما اهم الأهداف المتغيرة في الأستراتيجية الأمريكية هو الحفاظ على حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة ، ويعد هذا هدفاً متغيراً لأنه ومن المعروف أن الولايات المتحدة الأمريكية ليس لديها وفاء للأصدقاء من الحكام في أي دولة، وهي تتخلى بسهولة عن أي حاكم عندما يتعرض لظروف صعبة داخلية في بلده سواء بترتيبات أميركية أو نتيجة لمتغيرات داخلية.

٤- ومن بين الأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، منع انتشار أسلحة الدمار الشامل بكل أنواعها، اذ أن انتشار هذه الأسلحة يهدد أصدقاء الولايات المتحدة في المنطقة وكذلك القوات الأمريكية المنتشرة حول المنطقة، وتحت هذه الذريعة، قامت الولايات المتحدة الأمريكية باحتلال العراق عام ٢٠٠٣، كما تعمل على منع إيران من امتلاك تلك الأسلحة.

٥- ان من اهم المرتكزات الحقيقية غير المعلنة للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط هي تلك التي تعتمد على خلق بيئة سياسية غير مستقرة، مع زيادة النعرات الطائفية، والحروب الأهلية، والصراعات الإقليمية على أسس عرقية أو قومية أو مذهبية ، واستخدام التطرف كورقة ضغط على انظمة المنطقة.

٦- وفقاً لكل ماسبق ذكره ، توصف الإستراتيجية الأميركية تجاه منطقة الشرق الأوسط بالثابتة والمتغيرة وفقًا لما تقتضيه المصلحة الوطنية الأميركية ،كما إنها تتأثر بمؤسسات صنع واتخاذ القرار السياسي.

المصادر باللغة العربية:

١. برجاس، حافظ .٢٠٠٠. الصراع الدولي على النفط العربي. بيروت: بيسان للطباعة.
٢. بسيوني، درية شفيق. ٢٠٠٧ . الإستراتيجية الأميركية في الخليج العربي الثوابت والمتغيرات. مجلة الفكر الاستراتيجي العربي. العدد 41.
٣. ترتريه، برينو. ٢٠٠٥. "أربعة أعوام لتغيير العالم إستراتيجية بوش ٢٠٠٥-٢٠٠٨. ترجمة: قاسم المقداد. مجلة الفكر السياسي.العدد ٢١ . السنة الثامنة.
٤. حيدر،محمود. ٢٠٠٥. الفلسفة السياسية للمحافظين الأمريكيين الجدد : ايدلوجية الفوضى الخلاقة . مجلة الدفاع الوطني ، عدد (٥٣) . لبنان .
٥. الزبيدي، حسن لطيف. ٢٠٢٢. الشرق الأوسط الكبير ودوره في صياغة قرار الحرب الأمريكية على العراق: اختبار فرضيات، موقع الدكتور حسن لطيف الزبيدي، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد . متاح على الرابط : www.hasnlz.com.(تاريخ الزيارة ٦-١-٢٠٢٢).

٦. سلامة، معتز . ٢٠٠٦. الأمن القومي الأمريكي التحولات الجديدة في ظل إدارة بوش الثانية. السياسة الدولية. مركز الأهرام
للدراسات الإستراتيجية. السنة السادسة عشر. العدد ١٦٢ . نيسان .
٧. سويلم، حسام. ٢٠٠٢. الضربات الوقائية في الإستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة. مجلة السياسة الدولية. العدد ١٥.
٨. شكر، زهير. ١٩٨٢. السياسة الأميركية في الخليج العربي، مبدأ كارتر . بيروت: معهد الإنماء العربي.
٩. صالح، عبد الله. ١٩٩٧ . مستقبل السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٧. القاهرة.
١٠. العقاد، صلاح. ١٩٨٠ . سلطنة عمان وكسر العزلة الدولية. مجلة السياسة الدولية. العدد ٦٠ . نيسان .
١١. علاي، ستار جبار. ٢٠٠٨. الإستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة والخيارات المفتوحة. مجلة أوراق دولية. جامعة بغداد. مركز الدراسات الدولية. العدد ١٦٤.
١٢. كشك، أشرف محمد. ٢٠٠٦. امن الخليج في السياسة الأمريكية. مجلة السياسة الدولية. المجلد ٤١، العدد١٦٤.
١٣. محمد فارس ، السيد السيد حسن. ٢٠٢١ . حلف بغداد في العلاقات الأردنية –التركية ١٩٥٥-١٩٥٦. المجلة العلمية لكلية الأداب ، جامعة دمياط . المجلد ١١ ،عدد ١.
١٤. المخادمي ، عبدالقادر زريق. ٢٠٠٥ . مشروع الشرق الاوسط الكبير: الحقائق والأهداف والتداعيات. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.
١٥. مقلد، إسماعيل صبري. ١٩٨٢. الإجماع الاستراتيجي في الشرق الأوسط . مجلة المجالس الكويتية. العدد ٦٠٢. ٢٥ كانون الأول (ديسمبر) .
١٦. هاراد، ليون.٢٠٠٥. عاصفة الصحراء فشل السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، ترجمة سعيد الحسنية. الطبعة الأولى . بيروت، لبنان : الدار العربية للعلوم ناشرون.

المصادر باللغة الانكليزية:

1. Alai, Sattar Jabbar. 2008. American Strategy towards the Region and Open Options. International Papers Magazine. University of Baghdad. Center for International Studies. Issue 164.
2. Al-Aqqad, Salah. 1980. The Sultanate of Oman and Breaking International Isolation. International Politics Magazine. Issue 60. April.
3. Al-Mukhademi, Abdul Qader Zureiq. 2005. The Greater Middle East Project: Facts, Objectives and Implications. Beirut: Arab House for Science Publishers.
4. Al-Zubaidi, Hassan Latif. 2022. The Greater Middle East and its Role in Formulating the American War Decision on Iraq: Testing Hypotheses, Dr. Hassan Latif Al-Zubaidi's website, University of Kufa, College of Administration and Economics. Available at: www.hasnlz.com. (Date of visit: 6-1-2022).
5. Barjas, Hafez. 2000. The International Struggle over Arab Oil. Beirut: Bissan Printing.
6. Bassiouni, Doria Shafiq. 2007. American Strategy in the Arabian Gulf: Constants and Variables. Journal of Arab Strategic Thought. Issue106.
7. Haidar, Mahmoud. 2005. The Political Philosophy of the American Neo-Conservatives: The Ideology of Creative Chaos. National Defense Magazine, Issue (53). Lebanon.
8. Harrad, Leon. 2005. Desert Storm: The Failure of American Policy in the Middle East, translated by Saeed Al-Hassaniya. First edition. Beirut, Lebanon: Arab Scientific Publishers.
9. Kishk, Ashraf Mohammed. 2006. Gulf Security in American Policy. International Politics Magazine. Volume 41, Issue 164.

10. Muhammad Faris, Al-Sayyid Al-Sayyid Hassan. 2021. The Baghdad Pact in Jordanian-Turkish Relations 1955-1956. Scientific Journal of the Faculty of Arts, Damietta University. Volume 11, Issue 1.
11. Muqalled, Ismail Sabri. 1982. Strategic Consensus in the Middle East. Kuwaiti Councils Magazine. Issue 602. December 25.
12. Salama, Moataz. 2006. American National Security: New Transformations under the Second Bush Administration. International Politics. Al-Ahram Center for Strategic Studies. Sixteenth Year. Issue 162. April.
13. Saleh, Abdullah. 1997. The Future of American Policy in the Middle East, International Politics Magazine, Issue 127. Cairo.
14. Shukr, Zuhair. 1982. American Policy in the Arabian Gulf, Carter Doctrine. Beirut: Institute for Development Arabic.
15. Suwailem, Hossam. 2002. Preemptive Strikes in the New American Security Strategy. Journal of International Politics. Issue 15.
16. Tartri, Brino. 2005. "Four Years to Change the World: Bush's Strategy 2005-2008. Translated by: Qasim Al-Muqdad. Journal of Political Thought. Issue 21. Year 8.